

المركز القانوني لمدينة القدس في القانون الدولي

المشرف الدكتور غالب خليل فرحات
الباحث احنف نصير عبد الفتاح
الجامعة الاسلامية/ كلية الحقوق

المقدمة

يعتبر موضوع بطلان السياسة الإسرائيلية لتغيير معالم مدينة القدس غاية في الأهمية على الصعيدين الوطني والدولي، فمنذ الأزل والفلسطينيون يصارعون الاحتلال والذي تفنن في تهجيرهم وتدميرهم بشتى وسائل المقاومة التي نتج عنها انتصارات صغيرة، تبعها في معظم الأحيان فشل مرير، حتى وصل الأمر إلى وقتنا الحالي الذي أصبحت فيه دولة الاحتلال تسعى لتهويد مدينة القدس من خلال تغيير معالمها.

ومما لا شك فيه أن مدينة القدس تشهد في الآونة الأخيرة محاولات واسعة تسعى فيها السياسات الإسرائيلية الى طمس معالمها العربية الإسلامية والمسيحية من خلال التضييق على الفلسطينيين لإجبارهم على ترك المدينة المقدسة، تمهيداً لتعزيز أغلبية اسرائيلية وصهيونية فيها، وصبغها بالطابع الإسرائيلي الصهيوني.

وفي خطاب للرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٦ كانون ثاني ٢٠١٧ أعلن أن القدس المحتلة "عاصمة أبدية لدولة إسرائيل"، وأوعز بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وفي بداية خطابه قال: "أن الأوان بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل"، وزعم ترامب أن "القدس عاصمة أقامها الشعب اليهودي في الزمن الغابر". كما أضاف أن "القدس ليست قلب الأديان الثلاثة العظيمة فقط، ولكنها الآن أيضا هي قلب أنجح الديمقراطيات في العالم"، وادعى الرئيس الأميركي أن "تأخير الإعلان عن القدس عاصمة لإسرائيل لم يحقق شيئاً للتوصل للسلام". www.aljazeera.net.

المبحث الأول

الإجراءات الإسرائيلية لتغيير معالم مدينة القدس

مما لا شك فيه أن الكيان الصهيوني وفي سبيل تحقيق اهدافه التوسعية، قام بالعديد من الإجراءات والسياسات التهويدية، التي من شأنها تكريس سلطة الاحتلال، خاصة فيما يتعلق بالمدن العربية بشكل عام، ومدينة القدس بشكل خاص حيث نهجت القيادة الإسرائيلية نهجاً آخر في التعامل مع مدينة القدس حيث تمثل للكيان الصهيوني المدينة الأهم في إطار تحقيق حلمها ببناء الهيكل المزعوم، هذا ما صرح به حاييم وايزمن^١ بقوله "إن القدس هي الجوهر الروحي لفكرة العودة إلى فلسطين، واسترجاعها يرمز إلى تحرير إسرائيل"^٢.

وقد صدرت العديد من القرارات من هيئة الأمم المتحدة بخصوص منطقة القدس وبالرغم من صدور هذه القرارات، إلا أنها جوبهت بالرفض من قبل الكيان الصهيوني الأمر الذي دفع هيئة الأمم المتحدة لتوجيه انتقاد لقادة الصهاينة، مما دفع قادتهم لإصدار بيان معاكس على لسان رئيس وزرائها بن غوريون في (الكنيست)^٣، بأن القدس جزء لا يتجزأ من الكيان الصهيوني، وأنها لا تهتم بأي شكل من الأشكال للقرارات الصادرة من هيئة الأمم المتحدة بخصوص منطقة القدس^٤.

إن هذا الرد في حد ذاته خطير وتحد صارخ لهيئة الأمم، كما ويعتبر موقف رئيس وزراء اسرائيل اسهاماً في التوتر والقلق في المنطقة، وأصبحت القدس بؤرة نزاع وتوتر بين أتباع الديانات الثلاث. ومن المتعارف عليه أن القدس كانت فريسة عدوان (١٩٦٧) شأنها في ذلك شأن الأراضي الأخرى، وقد اتبع اليهود نهجاً سياسياً بخصوص مدينة القدس، إذ أنها تمثل بالنسبة لهم مكانة عالية مع بقية مدن فلسطين، وقد اتبعت اسرائيل سياسات صهيونية عديدة بشأن مدينة القدس تمثلت في، السيطرة على مدينة القدس تمهيداً لتقسيمها في المستقبل ومن ثم تغيير الطابع الاسلامي العربي إلى طابع يهودي مختلف عن السابق. حيث أنه منذ حرب ١٩٦٧ أخذ الكيان الصهيوني العديد من الإجراءات خاصة فيما يتعلق بمدينة القدس، خاصة بعد الأمر الذي صدر من موشيه ديان بإزالة جميع الحواجز بين جزئي المدينة، وفي ذلك إشارة لتوحيد المدينة تمهيداً لإعلانها عاصمة لإسرائيل، وهذا يتماشى مع ما نادى فيه المنظمات الصهيونية حيث جاء: "إن القدس يجب أن تبقى موحدة تحت السلطة الاسرائيلية وكعاصمة خالدة لليهود".

ولمزيد من التفصيل سيتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: الاعتداء على حقوق المواطن المقدسي.

المطلب الثاني: الاعتداء على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.

المطلب الثالث: تغيير معالم مدينة القدس.

المطلب الأول

الاعتداء على حقوق المواطن المقدسي

إن الاستراتيجية الصهيونية في السعي لإعادة بناء دولة اليهود في فلسطين مرت بعدة مراحل، وكان لمدينة القدس الدور الأهم في إنجاز المهام لكل مرحلة، وعليه كان للقدس دور في إقامة اسرائيل كنواة للدولة اليهودية التوراتية، وقد دفع لذلك عوامل عدة كان من أبرزها:

- ١- إقامة دولة اسرائيل على كامل الأرض في دولة فلسطين، وذلك سعياً لجلب جميع اليهود في الشتات.
- ٢- توحيد زعامة اليهود الأمر الذي أسس لإدارة واعية للمعارك بكفاءة على الصعد الداخلية والخارجية.
- ٣- اتباع اليهود لمبدأ الغاية تبرر الوسيلة.
- ٤- اتباع اليهود منهجية التدرج لتحقيق أهدافهم التوسعية.
- ٥- اعتبار القدس كمدينة أساس في تنفيذ جميع الاستراتيجيات الصهيونية.
- ٦- ربط رسالة اليهود العالمية بحضارة أوروبا ونشرها في جميع دول العالم.
- ٧- العمل على جلب جميع فقراء اليهود وتأمين فرص عمل لها وتأمين حياة آمنة ومستقرة في الدولة اليهودية.
- ٨- انشاء المؤسسات القومية في الوكالة اليهودية والصندوق القومي وغير ذلك من المؤسسات لتحقيق اطماع الدولة اليهودية.
- ٩- السعي بكل السبل لتحقيق الاستراتيجية الصهيونية اليهودية.

إن ما يجري في مدينة القدس من سياسات تهويدية من قبل الحكومات الصهيونية المتعاقبة لم يكن فقط مختصاً بالمكان والأماكن المقدسة بل طال ذلك عمليات ممارسة العنف والإرهاب وذلك بهدف تهجير العرب وإبدالهم بالمهاجرين من اليهود بعد إقامة مستعمرات تستوعب جميع المهاجرين.

وتقوم الحكومات الصهيونية المختلفة باتباع منهجية مختلفة في التعامل مع سكان مدينة القدس حيث اتبعت اسلوبين كل يؤدي إلى الآخر والهدف النهائي هو أن تكون هناك اغلبية يهودية في المدينة المقدسة، الأمر الذي دفع اليهود لفتح باب الهجرة للبلدة القديمة مع العمل على المضايقة المستمرة للعرب لإجبارهم لتخلوا

عن الممتلكات حيث أن الهدف النهائي للحكومات الصهيونية هو إقامة الأحياء اليهودية بحيث يزداد عدد اليهود مقارنة بالسكان العرب.^٧

وفي سبيل التحركات الصهيونية تجاه السكان العرب، فإن السياسات المتبعة مع السكان العرب كانت ضمن الأساليب الآتية:^٨

١- الإخلاء والإبعاد:

بعد أن احتلت السلطات الصهيونية مدينة القدس، قامت بالعمل على تدمير عدد من الأحياء السكنية، العربية، مثل حي المغاربة والمنازل السكنية للصيقة بالمسجد الأقصى فأُخلت المنازل، وذلك في محاولة لتحقيق مبدأ المؤامرة الصهيونية ضد السكان العرب في مدينة القدس وهذا مخالف لنص المادة (٤٩) من اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب ١٩٤٩ وتحديداً لقرارات الأمم المتحدة المتعاقبة حول القدس.

ثم عملت إسرائيل على إبعاد الشخصيات البارزة في المدينة، وعلى اثر حل المجلس البلدي أبعدت إسرائيل أمين القدس وعدداً من رجال الدين كما عملت على إبعاد أطباء ومحامين ومعلمين ومزارعين وطلاب من كلا الجنسين^٩، فأبعدت (٦٥٠٠) عربياً من القدس القديمة، وعملت على إسكان اليهود بدلاً منهم، حيث كان عدد سكان هذا الحي عام ١٩٦٧ (٦٥٠٠) عربي لم يبق بحلول العام ١٩٨٠ إي عربي. ثم قامت السلطات الصهيونية بإبعاد وإخلاء العرب بالقوة واتباع وسائل وحشية وتعسفية، كالتعذيب والاعتقال وممارسة التمييز العنصري، بالإضافة إلى وسائل مختلفة من الإغراءات، حيث قامت مؤسسة التأمين الطبي بدفع المخصصات للشيخوخة ومنح ولادة لعدد كبير من العرب والذين لديهم الهويات الإسرائيلية التي صدرت من مدينة القدس ولم يعوّدوا يقيمون داخل حدود البلدة وذلك بتوجيه من اللجنة الوزارية لشؤون القدس.

وفي نفس الإطار فإن السياسة الصهيونية عمدت إلى تحقيق ما يلي^{١٠}: إخضاع تجار المدينة والمهنيين وشركات العرب لأحكام القوانين التعسفية الصهيونية، وفي ذلك مخالفة لقرارات مجلس الأمن الدولي. والعمل على إغلاق جميع الجمعيات الخيرية العربية والمعاهد التعليمية والمستشفيات والعيادات، وفي ذلك مخالفة صريحة لقرارات الأمم المتحدة. وتنظيم المدينة بشكل جديد وطمس المعالم الحضارية فيها. وإغلاق بنوك العرب ومصادرة الأموال وإجبار العرب في مدينة القدس للتعامل مع البنوك اليهودية وربط اقتصاد العرب باقتصاد اليهود. وتجميد الأحكام الخاصة بالمحاكم الشرعية الإسلامية، جعل المسلمين يتعاملون مع المحكمة الشرعية في يافا. وترهيب العرب من خلال الجرائم المختلفة ومن ذلك ما قام به بيغن في مذبحه دير ياسين.

٢- الوضع الديموغرافي:

مدينة القدس هي أكبر مدينة في فلسطين من حيث عدد السكان إذ يوجد فيها (١٠.٧%) من مجموع السكان في فلسطين، وازداد عدد السكان من الفلسطينيين (٣.٥٨%) بينما ازداد عدد اليهود بحوالي (٨.٦٧%) وهذا يدل على الزيادة الواضحة لعدد السكان اليهود بالنسبة للسكان العرب^{١١}.

أن نقص عدد السكان العرب والذين يحمون المقدسات مهد السبيل لليهود للاستيلاء على الأملاك والمقدسات وتنفيذ المخططات اليهودية، الأمر الذي يتطلب من السكان العرب عدم الابتعاد عن المدينة ويتضمن من باقي السكان الهجرة العكسية لمدينة القدس.

وقد قامت السلطات الاسرائيلية في سبيل ذلك بعمل الإجراءات الآتية: تشتيت كل تجمع سكاني عربي في مدينة القدس من خلال المستعمرات الاستيطانية، ومساعدة اليهود ليستولوا على المنازل العربية، وتقديم الإغراءات والتسهيلات لليهود كي يأتوا للسكن في مدينة القدس، ونقل وزارات اليهود ورئاسة الدولة

والكنيسة والموظفين الحكوميين لمدينة القدس، وسمحت لليهود الذين يملكون ممتلكات عقارية قبل العام ١٩٤٨ باستعادة أملاكهم.

٣- عرقلة المشاريع الإسكانية:

لا شك أن موضوع الإسكان يعد من الموضوعات الهامة والحيوية، الأمر الذي دفع السلطات الصهيونية لعرقلة العديد من مشاريع الإسكان العربية، وفي سبيل ذلك قامت السلطات الإسرائيلية بما يلي^{١٢}: مصادرة غالبية الأراضي العربية والتي كانت معدة لإسكان العرب في المدينة. ووقف التراخيص الإسكانية للعرب لإجبارهم على النزوح. وهدم كل البيوت التي قامت بدون ترخيص. واعتبار مناطق العرب الصالحة للسكن مناطق خضراء يحظر البناء عليها وتستغل لأغراض الأعمال الحكومية الرسمية. وفرض الغرامات الباهظة على السكان العرب وذلك لإجبارهم للرحيل عن المدينة العربية.

المطلب الثاني

الاعتداء على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية

من ضمن الاعتداءات التي مارسها اليهود في انتهاكهم لحرمة المقدسات الدينية في مدينة القدس، منذ بداية الاحتلال وبمختلف الأشكال من قصف مدفعي وإقامة شعائر دينية وصلوات يهودية في ساحات المسجد الأقصى وداخله، حيث اتخذت مجموعة دينية وسياسية ونقابية يهودية الأساليب المختلفة من خداع ومكر ودهاء، من خلال تسترهم بزيارة بيت المقدس كمدخل لاعتداءاتهم على حرمة الأماكن الدينية في القدس، ومن أجل إثبات حقهم في ممارساتهم الدينية، قامت بتحويل المقدسات الدينية في القدس إلى أماكن للهو العبث، ومنتجعات للغرام في داخل الحرم الشريف، ورفعت فوق الحرم الشريف الأعلام الإسرائيلية، دون أن تميز بين المقدسات الإسلامية والمسيحية فكلها بنظرهم سواسية^{١٣}.

أما بالنسبة لمسلمي المدينة فقد حافظوا على التراث، وسعوا لإنشاء مدارس ومؤسسات خيرية وأغدقوا عليها الوقف والهبات، أما بالنسبة للمقدسات المسيحية، فهي محمية باحترام المسلمين لتراث غيرهم، وبالرغم من ذلك فإن القدس ومقدساتها ما زالت تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي، ولا تزال الأماكن المقدسة والتي تعد هامة عند المسلمين وسبق قضية أولى عندهم في مقابل تمسك الاحتلال الصهيوني للسيطرة على معالم المدينة ومنها المقدسات لذلك يعمل اليهود جاهدين لطمس معالم المدينة المقدسة في سبيل بناء هيكلهم المزعوم^{١٤}.

وقد ظهرت الغطرسة الصهيونية من خلال الأقوال المتعددة لزعمائهم ومنها ما قاله الزعيم اليهودي (كلوزنر) رئيس جمعية الدفاع عن المبكى: "المسجد الأقصى القائم على قدس الأقداس في الهيكل انما هو لليهود"، كما جاء في دائرة المعارف اليهودية المطبوعة باللغة الإنجليزية ما يلي: "إن اليهود يبعون أن يجمعوا أمرهم وأن يقدموا إلى القدس وأن يتغلبوا على قوة الأعداء أن يعيدوا العبادة إلى الهيكل أي مكان المسجد الأقصى ويقيموا ملكهم هناك^{١٥}.

ومما يدل على الصلف الإسرائيلي، ما قاموا بفعله عندما تم إحراق المسجد الأقصى، حيث أسفر الحريق عما يلي^{١٦}:

١. تدمير سقف الجناح الجنوبي الشرقي ومحراب زكريا بأكمله.
٢. إحراق منبر صلاح الدين.
٣. تلف جميع جدران المحراب الداخلي.
٤. وصول النار إلى قبة الأقصى وإتلاف الزخارف فيه.
٥. تلف العمودين الموصولين من ساحة القبة إلى منطقة المحراب.

٦. تلف الخشب المزخرف

إن الاعتداءات على المقدسات الإسلامية لم تتوقف فقط على قبة الصخرة ولكنها تواصلت بالاعتداء على المسجد الأقصى والحرم القدسي في العام ١٩٧٦، من قبل عدد من الطلاب اليهود اليمينيين المتطرفين، وكانت محاولة أخرى لهدم المسجدين الأقصى المبارك والصخرة المشرفة في العام ١٩٨٠ باكتشاف السلطات الصهيونية كمية كبيرة من المتفجرات والقنابل والأسلحة على سطح أحد المدارس الدينية في الحي اليهودي داخل مدينة القدس، وتبين من خلال التحقيقات ان الهدف كان نفس المقدسات الإسلامية^{١٧}. ولم يقف الحد عند الاعتداء على الأماكن المقدسة الإسلامية، بل تبع ذلك الاعتداء على الأماكن المقدسة المسيحية، حيث أن اليهود يحقدون بشدة على المسيحيين، بسبب قول المسيح عليه السلام بشأن الهيكل: "يبقى منكم خراباً إلى الأبد"^{١٨}.

وقد أدى ذلك إلى عدم احترام اليهود لأماكن العبادة لأتباع الديانة المسيحية، وقد قام اليهود بإخراج مجموعة من الأفلام السينمائية والتي تم عرضها في القدس مشيرة للسيدة العذراء مريم البتول والسيد المسيح بالتشهير وإصاق التهم الكبرى بهما^{١٩}.

وتميزت الاعتداءات الصهيونية على أماكن المسيحيين المقدسة بعدة أشكال تمثلت في^{٢٠}: الازعاج والتحقير للمقدسات، حيث قام اليهود بقصف الكنائس بالقنابل، كما هدموا واجهات كنيسة السريان، مصادرة واستملاك الأماكن المقدسية المسيحية كاعتصاب أملاك بطريركية الروم الأرثوذكس، واغتصاب أملاك بطريركية الأرمن الأرثوذكس بالقدس، وعمارة النوتردام الفرنسية بالقدس، والاعتداءات على رجال الدين المسيحي، كاعتقال القبط إيليا خوري في العام ١٩٦٩.

المطلب الثالث

تغيير معالم مدينة القدس

إن تغيير معالم مدينة القدس كان الهدف الأسمى للكيان الصهيوني، وذلك في محاولات متكررة منذ العام ١٩٦٧، حيث أخذت هذه السلطات قرارات وإجراءات عدة تتعارض مع قواعد القانون والأعراف الدولية، مستهدفة تهويد مدينة القدس اقتصادياً وتعليمياً وقضائياً، واستخدمت لتنفيذ ذلك وسائل متعددة من الإرهاب والبطش والإبعاد والأجهزة وكان التركيز الأكبر على تهويد الخدمات والتي تمثل هوية لمدينة القدس وامتداداً لطابعها العربي الإسلامي، مما يؤدي لإضعاف الصلة الدينية التاريخية والقومية والاقتصادية بين سكان القدس وسكان المناطق المحتلة المجاورة، وبين السكان في القدس وشعوب الأمة العربية الأخرى^{٢١}. وقد قام الكيان الصهيوني في سبيل ذلك بتهويد التعليم وتهويد القضاء وتهويد الاقتصاد ومن ثم طمس التراث العربي الإسلامي، مما يؤدي في النهاية إلى طمس معالم مدينة القدس بحيث تمهد لوضع معالم يهودية بديلاً عنها.

إن قضية تهويد التعليم كانت الشغل الشاغل للكيان الصهيوني، حيث كان يهدف لأن يفقد العرب الجذور الثقافية، وقد عمل الكيان الصهيوني في سبيل ذلك إلى ترسيخ قيم الثقافة اليهودية والمحافظة على التراث اليهودي ونشره وتعميمه بين اليهود، كما اتخذت السلطات الإسرائيلية إجراءات عدة تتعلق بشؤون التعليم في مدينة القدس من أهمها^{٢٢}:

١. وقف برامج التعليم الاردنية التي كانت تدرس في مدينة القدس.
٢. تطبيق المناهج التعليمية على مدارس القدس الشرقية.
٣. جعل تبعية المدارس لوزارة التربية الاسرائيلية.
٤. الطلب من موظفي التربية والتعليم الالتحاق بوزارة التربية والتعليم الاسرائيلية.

كما أصدرت الحكومة الإسرائيلية مجموعة قوانين من خلال وزارة التربية والتعليم الاسرائيلية من أهمها^{٢٣}:
أ- قانون الإشراف على المدارس لسنة ١٩٦٩ وذلك للإشراف على جميع المدارس الحكومية والطائفية والأهلية في القدس والعمل على ترخيصها بشروط قاسية والإشراف الكامل على برامج التعليم في مدينة القدس، وعدم قبول اي طالب في مدارس الضفة الغربية ممن يحمل هوية القدس.

ب- قانون رقم ٨٥٤ لسنة ١٩٨٠ والذي يهدف لوضع الطلاب الفلسطينيين امام خيار غير مقبول وهو الهجرة عن وطنهم وإجبارهم للتخلي عن متابعة دراساتهم العليا، القائمة على أساس من تراثهم الوطني، وإقامة العقبات بين الطالب العربي والمعهد التعليمي.
كما تعرض المناهج المدرسية لتدخل واضح من سلطات الاحتلال في محاولة لتشويه التراث الفكري وتطبيق الفلسفة اليهودية.

ومن خلال استعراض الوضع التعليمي في المدينة المقدسة يمكننا الوقوف على غايات البرامج التعليمية الصهيونية والتي تعمل على إضعاف الروح المعنوية للطلبة العرب وإبعادهم عن كل ما يمت لتراثهم وثقافتهم وقيمهم العربية بصلة، كما تعمل على تزييف الحقائق التاريخية إبهامهم أن فلسطين أرض يهودية. كما قامت السلطات الإسرائيلية بتهويد الأسماء العربية خاصة الأماكن التاريخية والشوارع والأماكن العامة واستبدالها بالأسماء العبرية، وقد تمت مرحلة التهويد على مرحلتين: الأولى كانت عقب نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ والثانية بعد عدوان حزيران عام ١٩٦٧. ويمكن توضيح ذلك كما يلي^{٢٤}:

أ. عقب نكبة فلسطين عام ١٩٤٨:

ويمكن من خلال الجدول التالي بيان الاختلاف في الأسماء بين الاسم العربي والاسم العبري التهويدي والسنة التي تم فيها ذلك.

الرقم	الاسم العربي	الاسم العبري التهويدي	سنة التهويد
١	الشيخ بدر	جفعات رم	١٩٤٨
٢	القطمون	غونين	١٩٤٨
٣	البقعة	غؤلنيم	١٩٤٨

ب- بعد عدوان حزيران عام ١٩٦٧م:

ويمكن من خلال الجدول التالي بيان الاختلاف في الأسماء بين الاسم العربي والاسم العبري التهويدي والسنة التي تم فيها ذلك.

الرقم	الاسم العربي	الاسم العبري التهويدي	سنة التهويد
١	الشيخ جراح (شمال غرب)	رامات اشكول	١٩٦٨
٢	الشيخ جراح (تل الذخيرة)	جفعات همفتار	١٩٧٣
٣	الشيخ جراح	صموئيل هليفي	-

وقامت سلطات الاحتلال بتهويد أسماء البوابات في المدينة المقدسة في السور القديم والمعروف تاريخياً منذ مئات السنين.

ج- اسماء بوابات القدس التي قام الصهاينة المحتلون بتهويدها:

ويمكن من خلال الجدول التالي بيان الاختلاف في الأسماء بين الاسم العربي والاسم العبري التهودي والسنة التي تم فيها ذلك

الرقم	الاسم العربي	الاسم العبري بعد التهويد
١	باب الخليل	شاعر يافو (بوابة يانا)
٢	باب الحديد	هشاعر هي راش (البابة الجديدة)
٣	باب العامود	شاعر شخيم (شكيم)

د- تهويد الشوارع والمسارات:

ويمكن من خلال الجدول التالي بيان الاختلاف في الأسماء بين الاسم العربي والاسم العبري التهودي والسنة التي تم فيها ذلك

الرقم	الاسم العربي	الاسم العبري بعد التهويد
١	شارع مامن الله	عودة صهيون
٢	ساحة باب الخليل	ميدان عودة صهيون
٣	طريق سليمان (سليمان القانوني)	شارع المظليين

كما قامت السلطات الاسرائيلية بتهويد القضاء، حيث عملت اسرائيل على اغتصاب صلاحيات المحاكم واتخاذ الإجراءات التي تتفق مع مصالحها دون الالتفات لما وضع من قوانين، كما قامت بالغاء بعض المحاكم كمحكمة النقض، وكذلك عملت على القيام بأعمال تعسفية في مجال القضاء كوضع صلاحيات المحاكم في يد القادة في الجيش الصهيوني وتعديل المواد في القانون الأردني لا تتعلق بالأمن وغير ذلك من الأمور كإغلاق الملفات وغيرها^{٢٥}. كما قامت الإجراءات الصهيونية بتهويد الاقتصاد وفي ذلك اشارة لما قاله بن غوريون: "إن معركة اسرائيل هي معركة مثلثة عسكرية، سياسية، اقتصادية"^{٢٦}. ومن الإجراءات التي قامت بها السلطات الاسرائيلية في تهويد الاقتصاد في مدينة القدس ما يلي^{٢٧}: العمل على اغلاق العديد من ا لبنوك العربية كالبنك العربي وبنك الأردن وقامت بمصادرة أموالها. واستبدال العملة الاردنية بالعملة الاسرائيلية. ومنع ادخال المنتجات الزراعية من المدن العربية إلى أسواق القدس. بينما اباحت ادخال المنتجات والبضائع اليهودية. وتطبيق الجمارك اليهودية على حدود القدس.

المبحث الثاني**الحماية القانونية الدولية لمدينة القدس**

إن مدينة القدس هذه المدينة المقدسة عند المسلمين لم تكن في يوم من الأيام مدينة يهودية، ولم تكن جزءاً من الدولة اليهودية، وليس من السهل فصل قضية القدس عن قضية فلسطين، لأن القدس جزءاً لا يتجزأ من هذه القضية، ولذلك كان الوضع في القدس سبباً للصراع في منطقة فلسطين بين المسلمين والفئات الأخرى من اليهود والصليبيين^{٢٨}.

إن أهمية القدس ظهرت من خلال أنها نالت قسماً اوفر من مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة، حتى أن هذه المنظمة لم تتشغل بقضية ذات حساسية ولها مكانتها الهامة أكثر من قضية القدس، حيث شهدت أروقة الأمم المتحدة نشاطات ومفاوضات بشأن المدينة المقدسة.

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: المركز القانوني لمدينة القدس في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

المطلب الثاني: المركز القانوني لمدينة القدس في قرارات مجلس الأمن الدولي

المطلب الثالث: بطلان الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس من وجهة نظر القانون الدولي.

المطلب الأول

المركز القانوني لمدينة القدس في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة

إن ما حصل في مدينة القدس من خلال السيطرة الصهيونية العالمية عليها، دفع الصهاينة للعبث بالمقدسات وإعادة تشكيل وصياغة المدينة من جديد، وبشكل يتناسب مع تنفيذ المحددات التي تم إعدادها مسبقاً وكان لهيئة الأمم المتحدة دور بارز في تداول قضية القدس والنظر في الشكاوى المقدمة من الأطراف العربية مما دفعها لإصدار العديد من القرارات والإدانات والشجب والتنديد بالصهيونية العالمية، مما دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في هذه القضية من خلال قرارها رقم (٢٠٥٣) في العام ١٩٦٧، والذي أعربت فيه عن القلق الشديد للإجراءات التي اتبعتها الصهاينة بشأن مدينة القدس واعتبارها باطلة، كما طلب من المحتلين الصهاينة الغاء شتى التدابير بهذا الخصوص والامتناع بشكل فوري عن جميع الأعمال التي من شأنها تغيير وضع القدس، وطلب من الأمين العام ومجلس الأمن القيام بمهمة إعلان الجمعية عن الوضع في القدس وعن تنفيذ هذا القرار في غضون اسبوع بعد التصويت عليه^{٢٩}.

وبعد عدم امتثال العدو الصهيوني لهذا القرار تبعه قرار لاحق يحمل الرقم ٢٥٤ في عام ١٩٦٧ والذي جاء فيه: "مع أشد الأسف وأبلغ القلق عدم التزام إسرائيل بالقرار رقم ٢٠٥٣ وامتناعها عن تنفيذه، والجمعية تكرر الطلب الذي وجهته لإسرائيل في ذلك القرار وإلغاء جميع التدابير والأعمال التي تغير مركز المدينة"^{٣٠}.

وبعد ذلك صدر قرار الجمعية العامة رقم ٢٤٢ في العام ١٩٦٧ الذي صوتت عليه الدول بالإجماع لأنه لا يذكر القدس بالاسم بل انه متضمن لها هذا القرار يشار إليه أحياناً كأساس مقبول للسلام في فلسطين والشرق الأوسط، كما نص البند الأول على ضرورة انسحاب القوى المسلحة الصهيونية من أراض احتلتها في النزاع الأخير والقدس ارض عربية محتلة في النزاع المشار إليه^{٣١}.

أن جملة القرارات التي صدرت بخصوص مدينة القدس يؤكد على عربيتها وعلى أن المحتل الغاصب يعيث فساداً في الأرض المحتلة والعبث بالمقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة.

المطلب الثاني

المركز القانوني لمدينة القدس في قرارات مجلس الأمن الدولي

كان لمجلس الأمن الدولي دور بارز في قضية القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وقد ظهر ذلك من خلال جملة القرارات التي صدرت وكان عددها (٦) والتي تبين أهمية قضية القدس وفيما يلي استعراض لقرارين من هذه القرارات ومن ثم التعليق عليها^{٣٢}:

١- القرار رقم (٢٥٠) والصادر في ٢٧/نيسان/١٩٦٨ والمتعلق بالعرض العسكري المنوي إقامته من قبل الصهيونية في مدينة القدس، وقد بين مجلس الأمن في سياق قراره الأسباب المنطوية حول إقامة مثل هذا العرض والذي من شأنه زيادة حدة التوتر في المنطقة، وما له من انعكاسات سلبية على مستقبل اي تسوية سلمية لمشكلات المنطقة، وطالب القرار اسرائيل بالكف عن إقامة مثل هذا العرض العسكري في القدس في ٢ أيار ١٩٦٨، وكما هو مقرر له من قبل سلطات الاحتلال الصهيونية^{٣٣}.

٢- القرار رقم (٢٥١) والصادر في ٢ ايار ١٩٦٨ : نظراً لعدم اذعان الصهيونية لقرار مجلس الأمن الدولي الصادر في ٢٧ نيسان ١٩٦٨ والمتضمن الامتناع عن إقامة العرض العسكري في ٢ أيار ١٩٦٨ وتجاهلها لهذا القرار وإقامة العرض كما هو مخطط له مما حدى بمجلس الأمن إلى اتخاذ القرار بنفس اليوم الذي اقيم به العرض العسكري ضمنه أسفه العميق لإقامة مثل هذا العرض. أن هذين القرارين وما صدر من قرارات أخرى يدل على أهمية مدينة القدس وعلى أهمية القرارات التي جاءت بشأن مدينة القدس والحفاظ على المعالم المقدسة الاسلامية والمسيحية وكذلك الحفاظ على معالم مدينة القدس وعدم تغيير معالمها بأي شكل كان، ولكن العدو الصهيوني كان له رأي آخر من خلال انتهاك قداسة مدينة القدس والعمل على تغيير معالمها والاعتداء على مقدساتها الاسلامية والمسيحية ضاربة عرض الحائط لجميع القرارات التي صدرت من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة حيال المقدسات الاسلامية والمسيحية في مدينة القدس.

المطلب الثالث

بطلان الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس من وجهة نظر القانون الدولي

إن ما تم تناوله في السابق لا يظهر بما لا يدعو للشك أن الإجراءات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس تعد باطله من وجهة نظر القانون الدولي، حيث ظهر ذلك من خلال القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي حيال ما تقوم به السياسات الإسرائيلية تجاه تهويد مدينة القدس وتغيير معالمها، وفيما يأتي يتبين بطلان هذه الإجراءات ويمكن تلخيص ذلك من خلال^{٣٤}:

- ١- تدويل مدينة القدس كمهد للديانات اليهودية والمسيحية والإسلام.
- ٢- وقوف هيئات المنظمة الدولية (الجمعية العامة، مجلس الأمن، مجلس الوصاية، اليونسكو) في وجه المحاولات لضم المدينة المقدسة والتنديد بالإجراءات التي اتخذتها اسرائيل بهذا الخصوص وتضمنين القرارات والتوصيات الإشارة الواضحة لإبطال مفعول الإجراءات الصهيونية المتخذة في المدينة للدليل على أن اسرائيل دولة محتلة.
- ٣- عدم الاعتراف بأي وضع فعلي أنشأته الصهيونية بعد تدويل مدينة القدس.
- ٤- ادانة اسرائيل في حين لم يصدر أي قرار من مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة يدين الجانب العربي مما يدل على بطلان الإجراءات الصهيونية تجاه المدينة المقدسة.
- ٥- كما أن التنديد والاستنكار الصادر من هيئات منظمات الأمم الدولية المختلفة يدل وبشكل واضح على بطلان الإجراءات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس.

نظر مؤسسات الأمم المتحدة لمدينة القدس من الناحية القانونية؟

أشار فقهاء القانون الدولي إلى أن ما قام به ترامب بنقل عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مدينة القدس مخالف لجميع الاتفاقيات الدولية وتحد صارخ بجميع الأعراف الدولية ومن ذلك اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وأن الاحتلال وأن كل الإجراءات التي قام بها العدو الصهيوني لتحقيق ذلك يعد باطلاً في نظر القانون الدولي ولا مكان له على أرض الواقع، كما أن هذا القرار قد أثار الغضب والاستياء في جميع دول العالم وذلك لأن مدينة القدس هي مدينة مقدسة ولا تخضع لما يحدث من تجاوزات غير مقبولة في عالم السياسة.(١٣/٧/١٢/٢٠١٧/www.alaraby.co.uk/politics)

الخاتمة

بحثت هذه الدراسة في الإجراءات الاسرائيلية المتبعة لتغيير معالم مدينة القدس وقد تم تناول هذه الدراسة من خلال مبحثين وستة مطالب تناولت في مجملها كل متعلقات هذه الإجراءات حيال المدينة المقدسة.

النتائج:

في ضوء ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

١. القدس مدينة السلام عربية النشأة وقد حافظت على عروبته حتى احتلالها الصهيانية.
٢. العرب اقدم وجوداً في مدينة القدس من اليهود حيث بنوها عام ٤٠٠٠ قبل الميلاد.
٣. التصور السياسي الاسرائيلي بشأن القدس قائم على الاتفاق بين الأحزاب السياسية والحكومات الاسرائيلية المتعاقبة بالاحتفاظ بالمدينة المقدسة موحدة على الدوام وإبقائها عاصمة ابدية لهم.
٤. الإجراءات الاسرائيلية لتهويد مدينة القدس هي حلقات متصلة في سلسلة من المؤامرات عبر التاريخ لجعل المدينة عاصمة لإسرائيل.
٥. نددت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بما يقوم به الصهاينة من إجراءات تهويدية لمدينة القدس.
٦. إن ما قامت به الإدارة الأمريكية من نقل سفارتها لمدينة القدس فيه اعتداء صارخ على الشرعية الدولية.

التوصيات:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج نوصي بما يلي:

١. ضرورة إجراء مزيد من الدراسات التي تتناول مدينة القدس وأهميتها عبر التاريخ، وما يقوم به الصهاينة من إجراءات تهويدية لتغيير معالم مدينة القدس.
٢. استقطاب الباحثين والخبراء والمختصين بعلم السياسة الدولية لتفنيد الادعاءات الصهيونية تجاه مدينة القدس ومحاولة تهويد المدينة المقدسة.
٣. ضرورة قيام مراكز الدراسات الاستراتيجية بجمع البيانات والمعلومات التي تبين عروبة مدينة القدس على مدى التاريخ وأحقية المسلمين بالمقدسات في مدينة القدس عاصمة السلام.
٤. منع التعدي من قبل كافة الأطراف على مدينة القدس والسماح لأصحاب الديانات المختلفة بزيارتها في جميع الأوقات.

قائمة المصادر والمراجع:

- ١- أن ليش، عمليات الإبعاد من الضفة الغربية قطاع غزة، مجلة القدس، عدد ٣٦، آذار، ص ٦٠-٧٠.
- ٢- الحسن بن طلال، حق الفلسطينيين في تقرير المصير، لندن، مطبعة كورثيت، ١٩٨١
- ٣- حسن تحسين، اسرائيل تتحدى الامم المتحدة، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٦٩.
- ٤- خليل اسماعيل الحديثي، قضية القدس في الأمم المتحدة في كتاب القدس في الخطاب المعاصر، الزرقاء، جامعة الزرقاء، ١٩٩٩.
- ٥- خليل اسماعيل حديثي، قضية القدس، البادية والجنور، شؤون عربية، العدد ٥٢، كانون الأول ١٩٨٧.
- ٦- رائف نجم، القدس بين الإسلام واليهودية، هدى الاسلام، ١(٣٢)، ١٩٨٨، ص ص ١١٧-١٢٢.

- ٧- رائف يوسف نجم، القدس الشريف خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي ١٩٦٧-١٩٨٧، عمان، وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية، ١٩٨٨.
- ٨- روجي الخطيب، الاعتداءات الاسرائيلية على المقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس الشريف، مجلة القصد، ١(٣٩) ١٩٨٨.
- ٩- روجي الخطيب، المشروع الاسرائيلي للقدس الكبرى، الحلقة الثالثة، القدس الشريف، ٣(١)، ١٩٨٥.
- ١٠- روجي الخطيب، تهويد القدس، الجزء الثاني، ط١، عمان، أمانة القدس، ١٩٧٠.
- ١١- سالم الكسواني، المركز القانوني لمدينة القدس، ط١، عمان، المؤلف، ١٩٧٨.
- ١٢- سامي هداوي، الحصاد المر، فلسطين بين عامي ١٩١٤-١٩٧٩، ط١، ترجمة فخري حسين يغمور، عمان منشورات رابطة الجامعيين في محافظة الخليل، ١٩٨٢.
- ١٣- سعيد اسماعيل علي، خصائص التعليم العام في الوطن العربي ودوره في مواجهة التحدي الاسرائيلي، ط١، جامعة الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ١٤- سمير جبور، مخططات اسرائيل الاقتصادية، ط١، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠.
- ١٥- عبد العزيز كامل، خطوات نحو القدس، القاهرة، دار المعارف، مصر، ١٩٧٤.
- ١٦- عبدالله كنعان، القدس من منظور اسرائيلي، ط١، المؤلف، دائرة المكتبة الوطنية، ٢٠٠٠.
- ١٧- غازي ربابعة، اتجاهات التعليم في اسرائيل، المواقف، السنة الأولى، ١(٢)، ١٩٨٧.
- ١٨- غازي ربابعة، اقتصاديات الضفة الغربية ومحاولات الهيمنة الاسرائيلية، عمان، دار الكرمل للنشر، ١٩٨٧.
- ١٩- قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي، مراجعة وتحقيق جورج طعمة، بيروت، دار الكتاب، ١٩٧٨.
- ٢٠- اللورد، كارادون، مشروع اللورد كارادون لتعديل القرار ٢٤٢، المختار، ٢(٢)، ١٩٨٠.
- ٢١- محمد عوض الهزايمة، القدس في الصراع العربي- الصهيوني، دار سراج للدعاية والاعلان والنشر والتوزيع، عمان.
- ٢٢- محمود صبري عابدين، مطاعم اليهود في الاستيلاء على المسجد الأقصى والمقدسات الاسلامية في فلسطين، القدس، د. ن، ١٩٤٦، ص ٣.
- ٢٣- محمود نعانعة، الصهيونية في الستينيات، الفاتيكان واليهود، دون تاريخ، دون دار نشر.
- ٢٤- موسى زيد الكلائي، سنوات الاغتصاب: اسرائيل ١٩٤٨-١٩٦٥، عمان، دون نشر.
- ٢٥- موسى سمحة، فؤاد بسيسو، الصراع الديموغرافي في فلسطين المحتلة، ط١، بيروت، منشورات فلسطين، ١٩٨١.

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/12/6>

٢٦- انتهاكا-للقانون-الدولي-في-قرار-ترامب-بشأن-القدس: على الموقع الإلكتروني:

-www.alaraby.co.uk/politics/2017/12/7/13

- ^١ ولد وايزمان في ١٨٧٤/١١/٢٧ بروسيا البيضاء، حصل على شهادة الدكتوراه في الكيمياء عام ١٨٩٩ في ١٩٠١ تسلم منصب رئيس منظمة مؤتمر الشبان الصهاينة والحزب الديمقراطي، ١٩٠٥ عضو في اللجنة التنفيذية الصهيونية، ١٩١٥ عمل على تزييد مادة الاسيتن لوزارة الحرب البريطانية، ١٩٢٠ انتخب رئيسا للحركة الصهيونية العالمية، انظر: محمد عوض الهزايمة، القدس في الصراع العربي- الصهيوني، دار سراح للدعاية والاعلان والنشر والتوزيع، عمان، ص ٩٤.
- ^٢ محمود نعانعة، الصهيونية في الستينيات، الفاتيكان واليهود، دون تاريخ، دون دار نشر، ص ٢٦
- ^٣ الكنيسيت: هي البرلمان الاسرائيلي المكون من ١٢٠ عضو يتم انتخابهم لمدة اربعة أعوام على اساس تمثيل نسبي لقوائم حزبية. انظر خليل الشقاقي، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في اسرائيل، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد الثاني، سنة ٣، ١٩٨٨، ص ٢١٣
- ^٤ سامي هداوي، الحصاد المر، فلسطين بين عامي ١٩١٤-١٩٧٩، ط١، ترجمة فخري حسين يغمور، عمان منشورات رابطة الجامعيين في محافظة الخليل، ١٩٨٢، ص ص ٢١٦-١٧.
- ^٥ موسى زيد الكلائي، سنوات الاغتصاب: اسرائيل ١٩٤٨-١٩٦٥، عمان، دون نشر، ص ٢٥،
- ^٦ عبدالله كنعان، القدس من منظور اسرائيلي، ط١، المؤلف، دائرة المكتبة الوطنية، ٢٠٠٠، ص ١٣٤
- ^٧ محمد عوض الهزايمة، القدس في الصراع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص ١٥٥.
- ^٨ الحسن بن طلال، حق الفلسطينيين في تقرير المصير، لندن، مطبعة كورثيت، ١٩٨١، ص ٨٣
- ^٩ أن ليش، عمليات الإبعاد من الضفة الغربية قطاع غزة، مجلة القدس، عدد ٣٦، آذار، ص ٦٠-٧٠.
- ^{١٠} روجي الخطيب، تهويد القدس، الجزء الثاني، ط١، عمان، أمانة القدس، ١٩٧٠، ص ٣٢.
- ^{١١} محمد عوض الهزايمة، القدس في الصراع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص ١٥٩.
- ^{١٢} موسى سمحة، فؤاد بسيسو، الصراع الديموغرافي في فلسطين المحتلة، ط١، بيروت، منشورات فلسطين، ١٩٨١، ص ٦٩.
- ^{١٣} محمد عوض الهزايمة، القدس في الصراع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص ٢٢١.
- ^{١٤} رائف نجم، القدس بين الإسلام واليهودية، هدى الإسلام، ١(٣٢)، ١٩٨٨، ص ص ١١٧-١٢٢.
- ^{١٥} محمود صبري عابدين، مطامع اليهود في الاستيلاء على المسجد الأقصى والمقدسات الاسلامية في فلسطين، القدس، د.ن، ١٩٤٦، ص ٣.
- ^{١٦} روجي الخطيب، الاعتداءات الاسرائيلية على المقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس الشريف، مجلة القصد، ١(٣٩)، ١٩٨٨، ص ٦٨.
- ^{١٧} رائف يوسف نجم، القدس الشريف خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي ١٩٦٧-١٩٨٧، عمان، وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية، ١٩٨٨، ص ٨٦.
- ^{١٨} عبد العزيز كامل، خطوات نحو القدس، القاهرة، دار المعارف، مصر، ١٩٧٤، ص ١٢.
- ^{١٩} محمد عوض الهزايمة، القدس في الصراع العربي الصهيوني مراجع سابق، ص ٢٣٣.
- ^{٢٠} روجي الخطيب، الاعتداءات الاسرائيلية على الأماكن المقدسة المسيحية مرجع سابق، ص ٨٢.
- ^{٢١} روجي الخطيب، المشروع الاسرائيلي للقدس الكبرى، الحلقة الثالثة، القدس الشريف، ٣(١)، ١٩٨٥، ص ٩٠.
- ^{٢٢} غازي ربابعة، اتجاهات التعليم في اسرائيل، المواقف، السنة الأولى، ١(٢)، ١٩٨٧، ص ١٤.
- ^{٢٣} سعيد اسماعيل علي، خصائص التعليم العام في الوطن العربي ودوره في مواجهة التحدي الاسرائيلي، ط١، جامعة الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص ١٠٥-١٠٦.
- ^{٢٤} سالم الكسواني، المركز القانوني لمدينة القدس، ط١، عمان، المؤلف، ١٩٧٨، ص ١٨.
- ^{٢٥} روجي الخطيب، تهويد القدس، مرجع سابق، ص ٨٩.

- ٢٦ غازي ربابعة، اقتصاديات الضفة الغربية ومحاولات الهيمنة الاسرائيلية، عمان، دار الكرمل للنشر، ١٩٨٧، ص٩.
- ٢٧ سمير جبور، مخططات اسرائيل الاقتصادية، ط١، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص٤.
- ٢٨ محمد عوض الهزيمة ، القدس في الصراع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص٣٩٥.
- ٢٩ خليل اسماعيل حديثي، قضية القدس، البادية والجزور، شؤون عربية، العدد ٥٢، كانون الأول ١٩٨٧، ص٥٥.
- ٣٠ قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي، مراجعة وتحقيق جورج طعمة، بيروت، دار الكتاب، ١٩٧٨، ص٩٣.
- ٣١ اللورد، كارادون، مشروع اللورد كارادون لتعديل القرار ٢٤٢، المختار، ٢(٢)، ١٩٨٠، ص١٩-٢٠.
- ٣٢ محمد عوض الهزيمة، القدس في الصراع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص٤١٦.
- ٣٣ حسن تحسين، اسرائيل تتحدى الامم المتحدة، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٦٩، ص١١٥.
- ٣٤ خليل اسماعيل الحديثي، قضية القدس في الأمم المتحدة في كتاب القدس في الخطاب المعاصر، الزرقاء، جامعة الزرقاء، ١٩٩٩، ١٤٦.

